Journal of Environmental Studies and Researches (2022), 12(1)277-301

تأثير إدارة المخاطر الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل بالبنوك

ياسر محمد سمرة [١]، محمد فتحي عزازي [٢] ، سولاف حسين مصطفي درويش [٢]

١- كلية التجارة - جامعة دمياط

٢- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد دور إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية، وتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الخاصة المصرية، ويبلغ عددهم 17 بنك وتمثله مفردات الدراسة من المراجعين الماليين (داخليين وخارجيين) المحللين الماليين.

وتوصل إلي عدد من النتائج أهمها: يتوفر لدي البنوك التجارية المصرية أنظمة فعالة لمواجهة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، يتوفر لدي البنوك الإفصاح والشفافية اللازمين لمواجهة المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية الإلكترونية، تقوم دوائر وأقسام المخاطر في البنوك بدورها في متابعة وإدارة مخاطر العمل الإلكتروني بفاعلية، أظهرت الدراسة اهتمام البنوك بإجراءات العمل التي تساهم في ضمان فعالية أنظمة التشغيل مثل وجود خطط طوارىء، ووسائل منع الاختراق والفيروسات ووسائل تخزين البيانات ولكن يوجد ضعف في عملية متابعة وفحص أنظمة التشغيل، تم اختبار الفرض الأول بوجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة، تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

وكانت أبرز التوصيات: ضرورة زيادة الاهتمام من قبل العاملين بالبنوك التجارية المصرية بالإبلاغ عن مخاطر العمليات التي تشرفون علي إدارتها والإبلاغ عنها بشكل فوري للإدارة العليا في البنك، ضرورة زيادة الجهود نحو تطوير أداء وكفاءة العاملين من خلال التدريب حول مستجدات العمل المصرفي الإلكتروني والمخاطر التي تواجهه، ضرورة زيادة وتعزيز فرص التعاون بين الدوائر التنفيذية ودوائر التدقيق بهدف ضبط المخاطر والسيطرة عليها والإبلاغ عنها، ضرورة إخضاع معاملات دائرة المخاطر لعملية تدقيق داخلي، مع زيادة الاهتمام بعملية فحص سلامة أنظمة التشغيل والإبلاغ عن المخاطر أولًا بأول وإثباتها في تقارير دورية وتعريف العاملين بها، إلي جانب الإجراءات التي يتم اتخاذها لتفادي وقوع مثيلاتها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الإلكترونية، مقررات لجنة بازل

Abstract

The aim of this research is to determine the role of electronic banking operations risk management in light of the Basel Committee's headquarters in Egyptian commercial banks, and the study population consisted of Egyptian private commercial banks. They number 17 banks, and the study vocabulary is represented by financial auditors (internal and external) and financial analysts.

He reached a number of results, the most important of which are: The Egyptian commercial banks have effective systems to confront the risks of electronic banking operations. The banks have the necessary disclosure and transparency to face the risks facing electronic banking operations. The risk departments and departments in banks play their role in following up and managing the risks of electronic work effectively. The study The interest of banks in work procedures that contribute to ensuring the effectiveness of operating systems, such as the presence of emergency plans, means of preventing intrusion, viruses and data storage means, but there is weakness in the process of following up and examining operating systems. The first hypothesis was tested with a strong statistically significant relationship between the total commitment of Egyptian commercial

banks By applying the Basel decisions in the light of the Basel decisions in the Egyptian commercial banks under study, it has been proven that there is a statistically significant relationship between the risk management in electronic banks in the light of the decisions of the Basel Committee in the Egyptian commercial banks under study.

The most prominent recommendations were: the need to increase the interest of the employees of the Egyptian commercial banks in reporting the risks of the operations that you supervise and report them immediately to the senior management of the bank, the need to increase efforts towards developing the performance and efficiency of employees through training on the developments of electronic banking and the risks it faces. The need to increase and enhance opportunities for cooperation between the executive departments and the audit departments in order to control, control and report risks, the necessity of subjecting the risks department's transactions to an internal audit process, with increased attention to the process of examining the integrity of operating systems and reporting risks first-hand and proving them in periodic reports and introducing them to workers, in addition to Measures taken to avoid similar occurrences in the future.

Keywords: Electronic risk management, Basel Committee decisions

المقدمة:

نشأت البنوك التجارية وتطورت لتلبية حاجات المجتمع من الخدمات المالية المتعددة، وتعد البنوك التجارية جزء مهما من النظام المالي الذي يخدم المجتمع. ويتكون النظام المالي من شبكة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، والشركات والأفراد، ورجال الأعمال، والحكومة، ويقدم النظام المالي العديد من الخدمات التي لا يستطيع الاقتصاد العمل دونها. وتمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي المصري والذي يشكل حجر الأساس للنظام الاقتصادي في المصري، وبذلك فقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية أساس العمل الإداري لأي منظمة، ومنها البنوك التجارية، فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للبنك، حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك على جمع وتخزين البيانات ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات محاسبية ذات موثوقية وملائمة للمستفيدين منها لاتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية والرقابية [1]

وضعت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي في اتفاقيتها الثانية سنة ٢٠٠٤ ثلاث ركائز أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ضبط وتنظيم السوق، بهدف زيادة متانة وسلامة النظام المالي، ومع حدوث أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨ أوضحت جوانب القصور في هذه الاتفاقية مما أدى بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية بازلIII.p والتي رفعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال بغية زيادة احتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية. [2]

وبعد صدور إتفاقية بازل I وما تلاها من صدور للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة جرت على الساحة تطورت هامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب الإدارة المالية بالإضافة إلى انفتاح الأسواق على بعضها البعض بصورة متزايدة وغيرها من العوامل التي أدت إلى تزايد المخاطر المصرفية بحيث أصبح الإطار القديم عاجزا على ملاحقتها.

وفي ضوء ما سبق تقدمت لجنة بازل في يونيو ١٩٩٩ بمقترح جديد عرف باسم اتفاقية بازل II كآلية لتنفيذ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، لتحل بذلك محل اتفاقية بازل I وقد أعادت إتفاقية بازل II النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة المصارف

[1] Christian M, McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com, 2015

[2] Marticen Lubberink, Liability Management exercises of European Banks in Anticipation of Basel III. www.ssern, 2015

واستقرار القطاع المصرفي في مجموعة وهكذا جاءت هذه التعديلات تقنينا للتطورات التكنولوجية والمالية في إدارة المخاطر وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام (١).

ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية ظهر إتفاق بازل III عام ٢٠١٠ والذي اشتمل على تعريف جديد لرأس المال ومكوناته، بالإضافة إلى مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات دون الحاجة إلى جهود إنقاذ حكومية وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف.

أولًا: مشكلة الدراسة

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة بالنسبة للشركات بشكل عام وكذلك للبنوك بشكل خاص, حيث إن الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالبنك بشكل دوري وفعال، ويزيد من مستوى الشفافية في البنوك التجارية، كما انه يسمح للآخرين بتقييم أنشطة البنك, والمخاطر المتضمنة لهذه الأنشطة, وطرق التعامل معها.

ورغم اهمية وحتمية الافصاح المحاسبى للبنوك التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل ومعايير المحاسبة الدولية، إلا ان هناك صعوبات تعوق محددات الافصاح المحاسبى عن العمليات البنكية ولاسيما العمليات المصرفية الالكترونية. حيث تم تنفيذ أكثر من ٤,٨ ألف تريليون عملية مصرفية عبر شبكة الانترنت كما ارتفع عدد مستخدمي خدمات البيع والشراء عبر الانترنت عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٨٥٠ مليون شخص ويصل حجم الممارسات الخاصة للعمليات المصرفية الإلكترونية قرابة ١٣ تريليون دولار أمريكي، كما أن نحو ٥٨٪ من إجمالي البنوك على مستوى العالم لديهم مواقع على شبكة الانترنت(٢)، ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

١- ما مدى توافر متطلبات تطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية؟
٢- ما دور إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية؟

ثانيًا: الدراسات السابقة

يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالى:

١- دراسة (ميس، ٢٠٢٢) (٣)

- مجال التطبيق: المصارف الخاصلة العاملة في العراق
- عنوان الدراسة: مدي تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل III
- هدف الدراسة: مدي تطبيق المصارف العاملة في العراق لمتطلبات بازل III وهل يتابع البنك المركزي تطبيق تلك المصارف للمتطلبات بشكل مستمر.
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

إن متطلبات بازل III جاءت لتتواكب مع مصارف الدول الكبري والتي من الممكن تغطية المخاطر التي تواجهها من رأسمالها والذي بدوره يمثل تحديًا لمصارف الدول النامية بسبب البيئة غير المناسبة لتطبيق هذه المتطلبات وأن الرقابة الداخلية للمصارف من مصلحتها تطبيق جميع متطلبات بازل III لزيادة متانتها وقوة مواجهتها للمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها.

٢- دراسة (تومي، ٢٠٢٢) (٤)

- مجال الدراسة: مقررات لجنة بازل أنموذجًا.
- عنوان الدراسة: السلامة في مجال الصناعة المصرفية علي ضوء الاتفاقيات الدولية.

---

١ بعزيز، سعيد (٢٠١٩) **إرساء معايير إتفاقية بازل III في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر،** مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

٢ الفرجاني صلاح الدين محمد، **مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت،** مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦.

٣ ميس باسم اسماعيل، (٢٠٢٢)، **مدي تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل III: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في العراق،** مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الثالث، العدد الثاني

٤ تومي ابراهيم، (٢٠٢٢)، **السلامة في مجال الصناعة المصرفية علي ضوء الاتفاقيات الدولية "مقررات لجنة بازل أنموذجًا"**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (١١)، العدد (١)، ص ١١١ – ١٣٤

- هدف الدراسة: أن لجنة بازل لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية لسلامة مراكزها المالي
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

فكللت جهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإيجاد معيار موحد لكافة رأس المال للمصارف المالية، وتماشيًا مع تطوير معايير وخطوط إرشادية احترازية لتعزيز متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

٣- دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٢٢) ([1])

- مجال الدراسة: البنوك التجارية المصرية
- عنوان الدراسة: دراسة طبيعة العلاقة التكاملية بين مقررات لجنة بازل III والأداء المالي لغرض ضبط إدارة الأرباح.
- هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل III وبين الأداء المالي في البنوك التجارية في مصر، وتثير ذلك علي ممارسات إدارة الأرباح في البنوك المصرية خلال الفترة من العام ٢٠١٨ حتي العام ٢٠٢٠م، والتعرف علي مدي قيام البنوك التجارية المصرية باتباع ممارسات إدارة الأرباح.
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

أن تطبيق تعليمات لجنة بازل تؤثر في ممارسات إدارة الأرباح بنسبة ٣١,٢٢٪، وإن مؤشرات الأداء المالي تؤثر في ممارسات إدارة الأرباح بنسبة ٣٢,٩٠٪، وإن هناك تطبيق لممارسات إدارة الأرباح بنسبة ٣٨,٢٦٪، وإن البنوك تقوم بتطبيق تعليمات لجنة بازل بنسبة ٨٣,١١٪.

٤- دراسة (حلمي، ٢٠٢١) ([2])

- مجال الدراسة: البنوك
- عنوان الدراسة: أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقًا لاتفاقية بازل III علي الإستقرار المالي للبنوك.
- هدف الدراسة: دراسة أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقًا لاتفاقية بازل III علي تعزيز الإستقرار المالي للبنوك، بالإضافة إلي التحقق من مدي أهمية إضافة نسبة الرافعة المالية في اتفاقية بازل III.
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة طردية معنوية بين الرافعة المالية وبين الإستقرار المالي للبنوك، وأخيرًا، عدم وجود تأثير معنوي للتكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية علي الإستقرار المالي للبنوك، علاوة علي ما سبق، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل كفاية رأس المال وحدة غير كاف لتعزيز الإستقرار المالي للبنوك، وأن نسبة الرافعة المالية في اتفاقية بازل III تعد العامل الأكثر تأثيرًا في تحقيق الإستقرار المالي للبنوك.

٥- دراسة (عباي، ٢٠٢٠) ([3])

- مجال الدراسة: النظام البنكي الجزائري
- عنوان الدراسة: نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدي النظام البنكي الجزائري.
- هدف الدراسة: تسليط الضوء علي مضمون مقررات لجنة بازل III مع تشخيص مدي مواكبتها لدي النظام البنكي الجزائري، وتهدف أيضًا إلي تقديم تصور عملي لإرساء مقررات لجنة بازل III لدي النظام البنكي الجزائري لتعزيز الرقابة البنكية.
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

---

١ عبد الرحمن حسين الدسوقي، (٢٠٢٢)، **دراسة طبيعة العلاقة التكاملية بين مقررات لجنة بازل III والأداء المالي لغرض ضبط إدارة الأرباح بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية**، المجلد (١٣)، العدد (١)

٢ حلمي ابراهيم سلام (٢٠٢١)، **أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المالي (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقًا لاتفاقية بازل III علي الإستثرار المالي للبنوك**، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد (١)، العدد (١)

٣ عباي، وسام (٢٠٢٠) "**نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدي النظام البنكي الجزائري**" جامعة طاهري محمد، بشار – كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد (١٣)، العدد (١)

إن التعديلات المتضمنة في اتفاقية لجنة بازل III هي تجاوب حقيقي لواقع الساحة البنكية الدولية التي اهتزت بأزمة الرهن العقاري، وذلك بارتكازها علي خمس محاور أساسية، كما توصلت هذه الدراسة إلي أنه علي الرغم من عدم مواكبة النظام البنكي الجزائري للتطورات الدولية إلا أنه ساهم نسبيًا بتهيئة المحيط البنكي للتكيف مع مقررات اتفاقية بازل III من خلال إقراره لجملة من التنظيمات علي المستوي التشريعي، وأنه من الضروري مستقبلا إرساء مقررات اتفاقية بازل III لتعزيز الرقابة البنكية.

٦- (دراسة، بعزيز، ٢٠١٩) ([1])

- مجال الدراسة: دراسة حالة معايير اتفاية بازل III، الجزائر
- عنوان الدراسة: إرساء معايير اتفاقية بازل III في النظم المصرفية كسبيل للإحتزاز من الأزمات المالية.
- هدف الدراسة: التعرف علي محاور اتفاقية بازل III وما تضمنته من مقترحات لإصلاح التنظيم الاحترازي، والتي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية،وفي ضوء الدروس المستفادة من الأزمة والتطورات التنظيمية الهامة الأخري.
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

تسليط الضوء علي ما تم اتخاذه من تدابير من طرف سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر، بغية إرساء معايير اتفاقية بازل III في القطاع المصرفي للاستفادة من الإصلاحات التي تصبو إليها هذه الإتفاقية، في مسار تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، وبالتالي الوصول إلي استقرار القطاع المالي.

٧- دراسة (مروة ياسر , ٢٠١٥) ([2])

- مجال الدراسة: البنوك التجارية المصرية.
- عنوان الدراسة: قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر فى البنوك التجارية ومحدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل.
- هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر البنكية فى البنوك التجارية وتحديد محدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بالتطبيق على القوائم المالية لعينة من البنوك التجارية المصرية.
- قياس متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الإفصاح المحاسبي (الاختياري- الإلزامي).
المتغير التابع: إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل (كفاية رأس المال).

- أهم نتائج الدراسة: وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها :

أ- تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن غيرها من البنوك كما انها تقوم بانشطة ووظائف مختلفة تخدم بها الافراد والمجتمع .

ب- تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحسين قدرة القطاع المصرفى على استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية والافصاح فى المصارف .

ج- تعد مقررات بازل مجموعة شاملة من التدابير الاصلاحية التى طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الاشراف وادارة المخاطر.

د- عدم التزام معظم البنوك التجارية بمتطلبات الافصاح عن المخاطر فى ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

٨- دراسة (Martien Lubberink 2015) ([1])

---

١ بعزيز، سعيد (٢٠١٩) **إرساء معايير إتفاقية بازل III في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر،** مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

٢ مروة ياسر عبد العزيز ، " **قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر فى البنوك التجارية ومحدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل** ", رسالة ماجستير , كلية التجارة , جامعة حلوان , ٢٠١٥

- مجال الدراسة: البنوك الأوربية.
- عنوان الدراسة: تمارين إدارة المسؤولية للمصارف الأوروبية في التوقع من بازل III
- هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى البحث في تاثير ممارسات إدارة الخصوم على سلامة واستقرار النظام المصرفي (والتي تلجأ لها البنوك من خلال استدعاء سندات الدين من حامليها قصد الاستعداد لتنفيذ متطلبات بازل III

- قياس متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: إدارة الخصوم لمتطلبات بازل
المتغير التابع: سلامة واستقرار النظام المصرفي

- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

أ-أن ممارسات إدارة الخصوم لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العلاوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلبا على سيولة وملاءة البنوك.

ب-كما يمكن أن تكون انعكاسا لآثار سياسية خلافا لأهداف قواعد الملاءة المصرفية.

٩- دراسة (Tobias and others,2015) ([٢])

- مجال الدراسة: البنوك الأوربية.
- عنوان الدراسة: نموذج شهادة للتحكيم التنظيمي: هل ستستمر التحكيم التنظيمي تحت بازل ٣؟
- هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج نظري مقترح لرأس المال المرجح وفقاً لمتطلبات بازل ٣

- قياس متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: رأس المال المرجح.
المتغير التابع: متطلبات بازل ٣

- أهم نتائج الدراسة: ومن اهم نتائج الدراسة:

أ- انها قامت بوضع اطار لرأس المال يحتوى على اوزان نسبية لمخاطر الاصول المتاحة.

ب- وكيف يمكن حساب التوليفة المناسبة بين الاصول التي يمتلكها البنك. كما اوصت الدراسة بتعميم الاطار المقترح على البنوك التي تسعى لتطبيق بازل ٣ بهدف تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالسيولة التي تتطلبها اتفاقية بازل

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

١- الكشف عن مدى توافر متطلبات تطبيق اتفاقية بازل بالبنوك التجارية المصرية.

٢- التعرف على مدى استعداد البنوك التجارية المصرية لمتطلبات بازل.

٣- الكشف عن طبيعة ومفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية

٤- تحديد دور إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية.

رابعًا: أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

١- مواكبة متطلبات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية.

[1] Marticen Lubberink, Liability Management exercises of European Banks in Anticipation of Basel III. www.ssern, 2015

[2] Tobias B، Bernhard G ، And Michael K، 2015 " A Certification Model for Regulatory Arbitage: will Regulatory Arbitrage persist under Basel 3? The Journal of fixed income، vol.39،pp29-41

٢- تطوير العمليات المصرفية الالكترونية والحد من مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية.

ب- الأهمية العملية

١- ما مدى توافر متطلبات تطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية
٢- ما طبيعة ومفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية
٣- ما دور إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية
٤- ما دور تطوير إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في ضوء مقترات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية.

سادساً: فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

١) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمحور مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية.
٢) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الالكترونية بالبنوك التجارية المصرية فى ضوء مقررات بازل.

سادسًا: نموذج الدراسة:

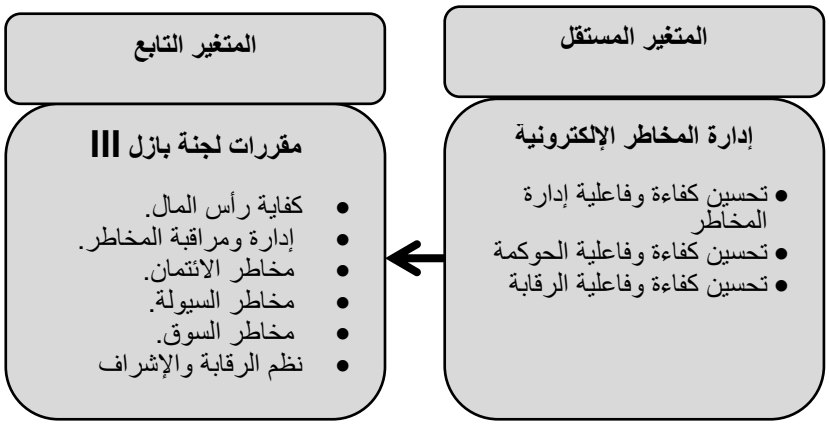

المصدر:من إعداد الباحثة

سابعًا: منهج الدراسة:

قامت الباحثة باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، والذي يعتمد علي دراسة الظاهرة محل الدراسة كما هي دون تدخل، كما يهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا وكميًا، بحيث يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخري، ولا يتوقف المنهج الوصفي عند وصف الظاهرة فقط، بل يتعدي ذلك إلي التعرف علي العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والتنبؤ بها" إضافة إلي:

- **الدراسة النظرية**: تعتمد علي المنهج الإستقرائي حيث تم جمع المعلومات والبيانات من المكتبات في شكل كتب ورسائل، والدوريات، والمؤتمرات والندوات الخاصة بموضوع الدراسة.
- **الدراسة الميدانية**: تعتمد علي استخدام المنهج الاستنباطي عن طريق البدء بوضع فروض للدراسة ثم اختبار مدي صحة تلك الفروض من أجل استخلاص نتائج تفيد في تحقيق أهداف البحث وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، هذا وقد تم الإعتماد علي استمارة الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة بجانب المقابلات الشخصية لتوضيح أي استفسار.

ثامنًا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الخاصة المصرية، ويبلغ عددهم 17 بنك وتمثله مفردات الدراسة من المراجعين الماليين (داخليين وخارجيين) المحللين الماليين.

جدول رقم (١)
مجتمع الدراسة

م	اسم البنك	عدد الفروع	المحللين الماليين	المراجعيين الماليين

١	البنك الوطني المصري	٣٩	٤٠	١٥٦
٢	مصرف أبو ظبي الاسلامي	٧٠	٧١	٢٨٠
٣	بنك أبو ظبي الوطني	٥٦	٥٧	٢٢٤
٤	بنك اتش اس بي سي مصر	١٠٠	١٠١	٤٠٠
٥	بنك الإتحاد الوطني – مصر	٦	٧	٢٤
٦	بنك القاهرة	٢٢٣	٢٢٤	٨٩٢
٧	بنك المؤسسة العربية المصرفية – مصر	٢٠	٢١	٨٠
٨	بنك باركليز مصر	٤٨	٤٩	١٩٢
٩	بنك بيريوس مصر	٥٢	٥٣	٢٠٨
١٠	بنك فيصل الإسلامي	٢٢	٢٣	٨٨
١١	بنك قناة السويس	٣٠	٣١	١٢٠
١٢	البنك الأهلي سوسينيه جنرال	١٥٠	١٥١	٦٠٠
١٣	بنك بي ان بي باريبا	١٦	١٧	٦٤
١٤	البنك التجاري الدولي	١٥٢	١٥٣	٦٠٨
١٥	بنك كريدي اجريكول مصر	٤٥	٤٦	١٨٠
١٦	بنك الإسكندرية	١٧١	١٧٢	٦٨٤
١٧	البنك المصري الخليجي	١٥	١٦	٦٠
	الإجمالي	١٢١٥	١٢٣٢	٤٨٦٠

المصدر: إعداد الباحثة بالإستعانة بالمواقع الإلكترونية للبنوك والاستثمار من الفروع الرئيسية، ٢٠٢١م.

تاسعًا: أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسة:

- **إدارة مخاطر المصرفية**: هي تنظيم مكتمل يهدف إلي مجابة المخاطر بالفصل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختبار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. ([1])

عاشرًا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في كل من الحدود التالية:

١- **الحدود المكانية**: تمثلت الحدود المكانية في البنوك التجارية الخاصة ب. ج. م. ع

- **أسباب اختيار قطاع البنوك التجارية الخاصة كمجال للدراسة:**

هناك مجموعة من الأسباب التي داعت الباحث لاختيار قطاع البنوك التجارية الخاصة كمجال تطبيق الدراسة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

- نظرا الأهمية قطاع البنوك للإقتصاد القومي، حيث أنها تعتبر الشريان الداعم للإقتصاد المحلي، فهي تقوم بتعبئه أموال المدخرين، ثم توجيهها إلي قطع الإستثمار، لبناء مشاريع منتجة وخلق عمل، ووظائف قد تنتج عن تلك المشاريع، وبالتالي تنشيط وتنمية الإقتصاد الوطني لذا فإن صحة وفاعلية الإقتصاد المحلي بشكل عام، ما هو إلا انعكاس لصحة وقدرة البنوك التجارية علي تعبئة المدخرات ثم تحويلها إلي استثمارات، مما يؤكد أن أي قرار ليس علي القدر الكافي من الفاعلية، والكفاءة قد يضر الإقتصاد القومي بأكمله وليس البنك فقط وحتي تتجنب البنوك هذه المخاطر، وكيفية مواجهتها والقدرة علي المنافسة.
- حاجة البنوك التجارية الخاصة إلي تطوير الخدمة المصرفية وزيادة جودتها، وذلك لأن هذا القطاع يتميز بشدة المنافسة وبيئة بها أعمال نسبة كبيرة من المخاطر.
- الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم حاليا، والتي كان سببها انخفاض مستويات الأداء، ونقص المعرفة.
- ارتفاع الوعي لدي طالب الخدمات المصرفية، مما دفع البنوك التجارية الخاصة، لتكون علي مستوي أعلي من التقدم والحداثة في الإدارة، والجودة في تقديم المعلومات للمستثمرين
- الأزمة الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد المصري، مما يحتاج إلي الأداء الجيد والمتميز وجودة تقديم الخدمات المصرفية داخل البنوك التجارية بوجه عام والخاصة منها بشكل خاص.

[1] الفرجاني صلاح الدين محمد، **مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت**، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦

ومما تم عرضه، يتبين أن قطاع البنوك التجارية فقد اجتمع في قطاع البنوك التجارية الخاصة كل الصفات المطلوبة للاختيار، وهي: أخمية القطاع، ومدي حاجته واستخدامه، لمتغيرات الدراسة، وكدي حاجة القطاع إلي الدراسة.

٢- **الحدود البشرية للدراسة**: اقتصر المجال البشري للدراسة المراجعيين الماليين.
٣- **الحدود الموضوعية**: اقتصرت الدراسة الحالية علي دراسة دور إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في ضوء مقررات بازل.
٤- **الحدود الزمنية**: اقتصرت الدراسة علي البيانات المتوافرة عن البنوك محل الدراسة لعامي (٢٠٢٠م – ٢٠٢٢م)

الاطار النظري

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية: تولى معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) مسؤولية تطوير مهنة المراجعة الداخلية، حيث نشأ عام ١٩٤١ بغرض تطويرها والاعتراف بها، والترويج لها كمهنة، إيجاد أنظمة وقواعد ووضع معايير دولية لضبطها، وبرز دور (IIA) حينما أصدر في ١٩٤٧ نشرة مسؤوليات المراجع الداخلي التي تحدد (طبيعة المراجعة الداخلية، أهدافها، مسؤوليات المراجع الداخلي). وقد ورد في هذه النشرة تعريف للمراجعة الداخلية بأنها" نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى وتقييمها وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية". (١)

من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية أداءه رقابية محايدة هدفها وقائي، تشمل العمليات المالية والمحاسبية، وتقوم بخدمة الإدارة فقط. وفي ١٩٧١ أصدر (IIA) تعريفاً للمراجعة الداخلية بأنها " نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد تقديم خدمة إلى الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءه فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية، تعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى وتقييمها". (٢)

من خلال التعريف يتضح توسع مجال المراجعة الداخلية لتشمل جميع عمليات المنشأة (مالية وغير مالية)، تقوم بقياس وتقييم فعلية نظم الرقابة، وتقديم خدمات رقابية بناءه للإدارة.

وأستمر (IIA) بتحديث تعريف المراجعة الداخلية خلال الأعوام ١٩٨١، ١٩٩١، وفي ١٩٩٩ ونتيجة للزيادة في حالات فشل المنشآت في الولايات الأمريكية المتحدة أصدر (IIA) تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية ينسجم مع الظروف والأوضاع الجديدة بأنها " نشاط استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، تساعد المراجعة المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها". (٣)

من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشط استشاري موضوعي يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحقيق أهدافها، واعترافاً بأهمية مفهوم الحوكمة تقوم المراجعة الداخلية كونها أداءه رقابية بتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة.

وفي ٢٠٠١ أصدر (IIA) تعريفاً حديثاً للمراجعة الداخلية بأنها " نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عمليتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات الحوكمة" (٤) من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشاط توكيدي استشاري مستقل ومحايد يساعد بكل مهنية وموضوعية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، عن طريق مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها لتقييم وتحسين كفاءة عمليات كلا من (إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة) مما يؤدي إلى إضافة قيمة للمنشأة.

ثانيًا: أهداف المراجعة الداخلية:

---

١ سمرة، ياسر محمد السيد، **إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة أدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد ٣، المجلد٣٥، ٢٠١١

٢ نور الدين، أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٥

٣ المرجع سابق: ص ٥٨

٤ الوردات، خلف عبد الله، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧

تسعى المراجعة الداخلية من خلال وظائفها وأنشطتها إلى:

أ) التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا، وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات وتقديم الاقتراحات لتجنبها مستقبلاً.

ب) التأكد من المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة.

ج) تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية، والتحقق من وجود حماية كافية للأصول ضد الفقد والسرقة.

د) اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة.

ه) مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر، ومراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

و) إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة المراجعة ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية، والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

وهناك أهداف أخرى يمكن استنباطها من واقع تعريف معهد (IIA) الصادر ٢٠٠١: مساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها، تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة، وإضافة قيمة.

ثالثًا: وظائف المراجعة الداخلية:

تتمثل وظائف المراجعة الداخلية في وظيفتين أساسيتين:

أ- **وظيفة تأكيدية**: تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات. وتتحدد طبيعة ونطاق مهمة التأكيد بواسطة المراجع الداخلي، ويوجد ثلاثة أطراف مشاركة في خدمات التأكيد (الشخص أو المجموعة المشاركة في العملية، الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المراجع الداخلي) الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم).

ب- **وظيفة استشارية**: هي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناء على طلب خاص من العميل، وطبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل، وتشمل الخدمات الاستشارية طرفين (الشخص أو المجموعة التي يقدم الخدمة (المرجع الداخلي)، الشخص أو المجموعة التي تبحث وتتسلم النصيحة أي عميل المهمة).

وتتضح أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في كونها شاملة لكافة عمليات المنشأة ومستمرة على مدار العام، وتعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تواجد المراجع الداخلي الدائم في المنشأة الأمر الذي يجعله مطلع على كل نواحي النشاط والإجراءات.

رابعًا: مبادئ إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية الواردة في وثيقة بازل:

تضمنت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل بعنوان مبادئ إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية العديد من الضوابط أهم هذه الضوابط وهي مقسمة إلى ثلاث أقسام أساسية.

أ- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا وتشمل:

١- الإشراف الفعال للإدارة على أنشطة العمليات المصرفية الإلكترونية.

٢- إنشاء عمليات شاملة لضبط ولمراقبة الأمان.

٣- الاهتمام الشامل بعملية إشراف الإدارة فيما يخص العلاقات مع الموردين الخارجيين والأطراف الأخرى.

ب- ضوابط رقابة الأمان وتشمل:

يجب على البنوك القيام بخطوات لضمان الأمان وهي: (١)

١- التحقق من شخصية عملاء الخدمات المصرفية الإلكترونية.

٢- عدم النقض والمساءلة عن المعاملات المصرفية الإلكترونية.

٣- الإجراءات المناسبة لتحقيق فصل المهمات.

٤- ضوابط تخويل السلطات السليمة داخل الأنظمة المصرفية الإلكترونية وقواعد البيانات والتطبيقات.

٥- تكامل البيانات ومعلومات المعاملات المصرفية الإلكترونية.

٦- إرساء أسس التدقيق الواضح للمعاملات المصرفية الإلكترونية.

٧- سرية المعلومات الأساسية الخاصة بالبنك.

ج- إدارة المخاطر القانونية ومخاطر السمعة وتشمل:

١- الإفصاح المناسب عن الخدمات المصرفية الإلكترونية.

٢- خصوصية معلومات العميل.

٣- القدرة واستمرارية الأعمال وخطط الطوارئ لضمان وجود الأنظمة والخدمات المصرفية الإلكترونية.

٤- تخطيط لاستجابة ردة الفعل للحوادث.

خامسًا: الممارسات السليمة لرقابة أمان العمليات المصرفية الإلكترونية:

لتوفير الحماية والأمان للعمليات المصرفية الإلكترونية يتعين ذلك من خلال التالي:

- يجب صياغة صور الأمان وتحديد مزايا التخويل لكل مستعملي النظام، وضوابط الدخول للشبكة.
- يجب تبويب البيانات والنظم بحسب درجة حساسيتها وأهميتها، واستخدام وسائل مناسبة مثل التشفير ورقابة الدخول وخطط استعادة البيانات بهدف حماية البيانات والحاسوب المركزي وقواعد البيانات.
- يجب تحييد تخزين البيانات الحساسة وذات المخاطر العالية بشكل سليم.
- يجب توفير أنواع الرقابة المادية الكافية لمنع الدخول غير المصرح به للنظم.
- توظيف أساليب مناسبة لتخفيف التهديدات الخارجية وهي برمجيات مسح الفايروسات وبرمجيات كشف الدخول غير المشروع.
- مراجعة صارمة لحالة الأمان تطبق على الموظفين وموردي الخدمة.

سادسًا: الممارسات السليمة لإدارة نظم وخدمات التوريد الخارجي للعمليات المصرفية الإلكترونية.

تقوم البنوك بممارسة أعمالها سواء بالشكل التقليدي أو بشكل الكتروني وفي كلا الحالتين فهي بحاجة لأن تستعين بشركات وموردين خارجيين ليوفروا لها أجهزة وبرامج وأنظمة محاسبية وبنكية وبرامج مكافحة الاختراق ولتحقيق الممارسة السليمة لإدارة نظم وخدمات التوريد الخارجي للعمليات المصرفية الإلكترونية يتعين على البنك الالتزام بالضوابط التالية:

- إتباع عمليات مناسبة لتقييم قرارات التوريد أي توافق قرار التوريد مع استراتيجيات الأعمال الخاصة.
- إعداد تحليل مناسب وفحص للمخاطر قبل اعتماد المورد، وتطوير الخدمات الإلكترونية باستقبال عروض من عدة موردين، ويجب مراجعة العناصر المطلوب توريدها وتحليل مخاطر المورد ومراجعة مستمرة لقدرته، وتحديد لسياسات التوريد.

---

١ التميمي، علاء (٢٠١٢)، **التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة

- اعتماد إجراءات كافية لضمان سلامة العقود مع الموردين وتحديد الالتزامات التعاقدية وتحديد مسئوليات المورد، وتحديد قوانين الدولة وتحديد مخصصات لمعالجة انخفاض الأداء من المورد.
- التأكد من أن التدقيق له صلاحيات ويقوم بها على عمليات الاتفاق مع المورد الخارجي.
- تطوير خطط الطوارئ واختبارها بشكل دوري فيما يتعلق بالتوريد الخارجي، وتحديد فريق مسئول عن إدارة الأمور المالية للتوريد الخارجي.
- وضوح الالتزامات بالتوريد الخارجي وتقديم المعلومات الضرورية للمورد الخارجي لضمان تقديم خدمات أفضل.

سابعًا: ممارسات التخويل السليمة في تطبيقات العمليات المصرفية الإلكترونية:

يجب على البنك الالتزام بضوابط التخويل للصلاحيات وهي: ([1])

- منح حق التخويل المحدد لكل فرد يدخل إلى النظام.
- بناء كل النظم لضمان تفاعلها مع قاعدة بيانات صحيحة للتخويل.
- أن لا يتمتع أي شخص بصلاحيات تغيير صلاحياته قاعدة بيانات التخويل.
- إجراء التخويل أو التعديل لكل شخص من قبل مصدر موثوق به.
- لابد من توفر إجراءات قادرة على جعل البيانات تقاوم احتمالات التلاعب.
- عدم استعمال قواعد بيانات تعرضت للتلاعب.
- لابد من وجود ضوابط تحول دون تغيير في مستويات التخويل خلال جلسات العمل ورصد وإيقاف أي محاولة تغيير.

ثامنًا: الممارسات السليمة لأسس التدقيق الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية:

لتحقيق ممارسات سليمة لتدقيق الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية يتعين مراعاة ما يلي: ([2])

- وجود سجلات للمعاملات الإلكترونية.
- تصميم النظم للسيطرة على البيئة القانونية بأسلوب يؤدي للرقابة.
- في حالات مسئولية طرف ثالث عن النظم يجب التأكد من أنه يتمتع بالدخول لمسارات التدقيق ذات العلاقة، وأن المسارات تفي بمعايير البنك.

تاسعًا: الممارسات السليمة للمساعدة في الحفاظ على خصوصية عميل الخدمات الإلكترونية:

لتحقيق ممارسات سليمة تضمن الحفاظ على خصوصية العميل عند استخدامه الخدمات المصرفية الإلكترونية يتعين مراعاة ما يلي:

- استخدام أسلوب التشفير المناسب لضمان السرية.
- تطوير الإجراءات والرقابة بهدف التقدير الدوري للبنية التحتية لأمان العميل.
- التأكد من التزام موردي الخدمة بسياسات السرية.
- اتخاذ الخطوات المناسبة لإعلام العملاء بخصوصية وسرية المعلومات من خلال إعلامهم بسياسة البنك في هذا الخصوص مع ضمان وضوح الجمل واختصارها وكذلك من خلال إعلامهم بحاجتهم لكلمة سر خاصة وغيرها من أساليب تحديد الهوية.

عاشرًا: مبادئ إدارة المخاطر وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية:

بالإضافة إلى المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات المسؤولة عن مراقبة البنوك والإشراف عليها، هنالك مسؤولية أخرى تقع عليها وهي تفحص نظام البنوك من الناحية الإدارية والتأكد من إستراتيجية البنك من حيث الوضوح والتحديد، وهل هي كافية للسيطرة على المخاطر، في هذا الصدد قامت لجنة بازل بإعداد نموذج لحماية الأموال الإلكترونية.

وبناءاً على التقرير الذي أعدته اللجنة فإننا نجد أن من أهم الأمور الأساسية المعدة لحماية الأموال الإلكترونية أن تدفق الحسابات بشكل مستمر ودوري وتفعل المراقبة الداخلية بشكل دائم وتوضع فواصل بين المسؤوليات والمعلومات التي يتلقاها موظفو البنك، والعمل

---

١ الزين، سليمان ضيف الله (٢٠١٢)، **التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ التميمي، علاء (٢٠١٢)، **التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة

باستمرار على تقييم الأجهزة وتحديد صلاحياتها بالفحص والعمل على تطويرها، وتطوير الأنظمة المستخدمة فيها وسحب المعلومات الإلكترونية على الورق لتكون بشكل معلومات مادية بالإضافة لما هي علية من معلومات مادية بالإضافة لما هي علية من معلومات إلكترونية.

وبقيت اللجنة تسعى باستمرار من أجل توفير الحماية المطلوبة فقد أوردت اللجنة عام ١٩٩٨ بعض التعديلات من أجل تطوير أنظمة الحماية بغية الوصول إلى مستوى عال من الدقة والجودة لتكون أكثر ضماناً للأموال الإلكترونية ولإيجاد أفضل الأنظمة المستخدمة وذلك من أجل تقليل المخاطر على الأموال الإلكترونية ووضع البرامج المناسبة لإدارة هذه المخاطر.

فالإجراءات مقسمة إلى ثلاثة أقسام أساسية: الأول منها: إجراءات تتعلق بتقدير الخطر، وثانيها: السيطرة على إمكانية التعرض للخطر، أما الثالث: فهو إدارة المخاطر. (١).

١- تقدير الخطر:

لكي يتم تقدير المخاطر لابد من التعرض للإجراءات المتتالية إذ يبدأ البنك بتقدير المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها بعد الوقوف على أهميتها المالية ليتسني له تحديد تلك المخاطر، وبعد ذلك يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد الخسائر المالية التي من الممكن أن تلحق البنك في حالة تعرضه لمثل هذه المخاطر، ومن ثم يقوم بدراسة وافية، مضمونها: أنه هل من الممكن في حالة سماح البنك بحلول خطر أن يتضاعف ويتفاقم أم لا؟

٢- الحد من التعرض للمخاطر:

حتى يستطيع البنك أن يحد من المخاطر لابد من اتخاذ الإجراءات التالية، وذلك حسب ما تم اقتراحه من قبل لجنة بازل.

أ- وضع سياسات وإجراءات للحماية:

يحتاج البنك للحد من المخاطر للقيام ببعض الأمور المهمة ومنها أن يستخدم نظام حماية على درجة عالية من التقنية للقيام بمهامه بشكل جيد بالإضافة إلى ما يلقى على عاتق البنك من أعمال الرقابة على هذا النظام أثناء استخدامه داخل البنك لمعرفة إن كان هذا النظام قد استخدم بطريقة سليمة أم لا، وحتى يستطيع هذا النظام القيام بعمله بالشكل المطلوب منه وإمكانية محافظته على سرية المعلومات المزودة له، إلا أنه ما تتطلبه سياسة الحماية هو تفعيل العناصر كلها المكملة لعملية الحماية لإيجاد نظام حماية فعال، إلا أن من أهم الإجراءات الواجب توفرها هو الفرق بين عناصر الحماية وخاصة بين أجهزة الكمبيوتر والنظم المعلوماتية فيها. ليتسنى له القدرة على المحافظة، والقيام بالمهام المطلوبة منه، وبهذا الصدد نجد أن لجنة بازل قد أوجدت اقتراحا يتضمن استخدام عدة طرق لحماية النظام الإلكتروني منها على سبيل المثال استخدام كلمة المرور والتشفير، والقيام بمراقبة الفيروس، ومنعه من الدخول بالإضافة لمنع أي عمل غير مشروع من الدخول إلى الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في البنك سواء أكانت من دخل أم خارج البنك.

ب- الاتصالات الداخلية:

من أهم الأمور التي يجب على البنك مراعاتها في إدارته للمخاطر أن يعمل على تنظيم عملية الاتصال والإطلاع والحوار والتنسيق بين من يقوم بالإدارة، والمسؤولين في البنك ومن هم في درجات عليا، وأصحاب القرار في البنك، ووضع سياسة جماعية متناسقة لتلافي أي خطر يمكن وقوعه وأن يلتزم الجميع بالخطط والسياسة المرسومة لذلك.

ولكي يستطيع البنك التقليل من المخاطر المحتمل وقوعها في نظامه المستخدم التي قد تسبب نقصاً في السيولة مما يؤدي إلى السياسة الائتمانية، وبالتالي إلى زعزعة ثقة الزبائن بهذا البنك فتطال سمعته، لذلك لابد من أن يتبع سياسة المناقشة المستمرة بين الإدارة ومسؤلي

---

١ مروة ياسر عبد العزيز ، " **قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر فى البنوك التجارية ومحدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل** ", رسالة ماجستير , كلية التجارة , جامعة حلوان , ٢٠١٥

النظام المستخدم في الصيرفية الإلكترونية في البنك وكيفية عمله ومعرفة ما هي نقاط ضعف هذا النظام والميزات التي يمنحها، مما يتطلب من البنك البدء بتأهيل الموظفين بشكل دائم ومستمر ليقلل من إمكانية وقوع الخطأ الناتج عن ضعف قدرات موظفي البنك. (١)

ج- تحديث المتطلبات الإلكترونية وتطويرها:

لكي يستطيع البنك أن يحدث الأجهزة لدية لابد أن يقوم بشكل مستمر ودوري بفحص الأجهزة ونظامها وطريقة عملها ومعرفة عيوبها ومعالجتها، ولكي يتمكن البنك من القيام بهذه الإجراءات الوقائية عليه استعمال نظام محوري وأساسي من خلاله يتم تطوير هذه الأجهزة وأنظمتها، ومن الأسباب التي تدعو البنك لإتباع مثل هذه السياسة هو الحد من المخاطر وتقليلها قدر المستطاع للمحافظة على سمعته مما يساعد على تنشيط أعماله.

د- إرشاد وتثقيف الزبائن:

قيام الزبائن بتثقيف ونشر المعلومات المتعلقة بالخدمات البنكية التي يقدمها وكيفية استخدامها وكل خدمة يدخلها إلى نظامه، بأية طريقة سواء أكانت عن طريق الندوات أو النشرات أو على موقعه على شبكة الإنترنت، فذلك يساعد على التقليل من المخاطر المتعلقة بسمعة البنك التي يحرص دائماً على المحافظة عليها وحماية حقوق الزبائن واحترام خاصية المعلومات.

هـ- خطة مضادة للأعمال الإلكترونية:

يتحتم على البنك الحرص باستمرار على مطالبة مزود أجهزة الكمبيوتر ونظم المعلومات ومن يقدم خدمة الإنترنت وشركة الاتصالات بتزويده ببرامج تكون مضادة للأعطال الإلكترونية على أن يستطيع هذا البرنامج استعادة ما فقد من بيانات وإصلاح المعلومات التي تعرضت للمخاطر، ولذا يجب عليه أن يكون دائماً على استعداد لتوفير الخدمات المطلوبة منه للزبائن بشكل مستعجل.

٣- إدارة المخاطر:

نظراً للتطورات المتسارعة في حقل الصيرفة والأموال الإلكترونية وما يتم من استخدامات كثيرة لشبكة الإنترنت فإن ذلك يولد العديد من المخاطر، ولإدراكها لابد من مراقبة هذه المخاطر ومن هنا تتجلي أهمية المخاطر حيث تتضمن عنصرين أساسين هما:

- نظام للفحص والمراقبة:

للفحص المسبق فوائد عدة تعود على النظام البنكي إن كانت هذه الفحوصات بشكل مستمر ودوري، إذ يتمكن البنك من خلاله من تلافي الوقوع في الخطر والتقليل من إمكانية حدوثه، مما يجعل البنك على علم ودراية بالأجهزة والأنظمة المستخدمة لديه، والمخاطر التي من الممكن أن تلحق به. (٢)

- تدقيق الحسابات:

يستطيع البنك أن يوكل مهام التدقيق على الحسابات العائدة له لموظفين، أو لشركات خاصة مختصة بأعمال التدقيق، وبذلك يستطيع البنك الوقوف على الأخطاء التي كانت لديه ليتمكن في المستقبل من تجنبها أو تقليلها. أما إذا ما تم اختيار خبراء التدقيق من موظفي البنك فمن المستحسن أن يكونوا مستقلين عن إدارة خدمات الصيرفة الإلكترونية ليتمكنوا من القيام بعملهم بشكل أفضل للوقوف على الأخطاء ليتسنى للبنك معالجتها.

٤- مبادئ إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية:

تتميز الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتغير السريع في الابتكارات التقنية مما يستوجب على البنوك إعادة تقييم لإجراءات وسياسات إدارة المخاطر بشكل مستمر مع التغيرات التي تشهدها مكونات المخاطر المصرفية، مع ضرورة تأكد السلطات الإشرافية من امتلاك البنوك لآليات وإجراءات أنظمة شاملة لإدارة ومراقبة مخاطر الصيرفة الإلكترونية، ولتحقيق هذا الأمر لابد من الاسترشاد بالمبادئ العامة

---

١ آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١٢) " **إدارة البنوك المعاصرة**" عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع

٢ مندور، عصام عمر أحمد (٢٠١٣)، **البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية،** الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطابعة والنشر والتوزيع

الصادرة عن لجنة بازل كأسس وأدوات أساسية للسلطات الإشرافية للتحقق من تواجد الممارسات السليمة من قبل البنوك وتندرج ضمن ٣ جوانب نوجزها فيما يلي: (١)

- **المبادئ المتعلقة بمسؤوليات الإدارة العليا للمؤسسات المصرفية:**

يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية أن تراعي:

- إتباع سياسات مراقبة فعالة للإدارة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية الإلكترونية بما فيها وضع سياسات وأدوات خاصة لإدارة تلك المخاطر وتحديد صريح للمسؤوليات.
- مراجعة واعتماد النواحي الرئيسية الخاصة بعمليات التحكم والمراقبة للنواحي الأمنية.
- الاهتمام بوضع منهج شامل ومستمر في إدارة ومراقبة علاقات البنك مع الأطراف الخارجية.

- **المبادئ المتعلقة بالتحكم بالأمن:**

يتعين على المؤسسات المصرفية أن تراعي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة والسليمة للتحقق من صحة وهوية وتعريض العملاء ممن يقومون بإجراء عمليات مع البنك عن طريق البنك.
- استخدام طرق التحقق من صحة التعاملات التي تعزز عدم الانكار وتحدد التعاملات المصرفية الإلكترونية.
- التأكد من استخدام أدوات مناسبة لمراقبة التفويض فيما يخص الأنظمة المصرفية الإلكترونية وقواعد المعلومات والتطبيقات.
- ضمان وجود تحقيق واضح لجميع التعاملات المصرفية الإلكترونية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات المصرفية الإلكترونية الهامة بما يتناسب مع حساسية المعلومات التي يتم نقلها وتخزينها في قواعد المعلومات.

- **المبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:**

- يتوجب على المؤسسات المصرفية أن تراعي:
- التأكد من الإفصاح عن المعلومات الصحيحة على مواقع الإنترنت الخاص بالبنك بغية السماح للعملاء المحتملين التوصل لاستنتاج واضح حول هوية البنك والوضع التنظيمي والقانوني له قبل التحول في تعاملات مصرفية الكترونية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بخصوصية العملاء في إطار الالتزامات التشريعية والقانونية السائدة في المنطقة.
- ضرورة امتلاك البنك للقدرة الفعالة على الاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وامتلاكه لخطط وبدائل في حالات الطوارئ، بما يكفل توفر الأنظمة والخدمات المصرفية الإلكترونية في جميع الأوقات.

البحث الميداني

١- توصيف عينة الدراسة خصائص عينة الدراسة لأبعاد " تطوير إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل" البيانات الأساسية والتى تشمل: (المؤهل العلمي - الإدارة التابع لها -سنوات الخبرة- البنوك محل الدراسة) كما يتضح في الجداول الآتية.

١- المؤهل العلمي:

---

١ حياة نجار (٢٠١٣)، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية**، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الثالث عشر

جدول (٢)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير (المؤهل العلمي)

المتغير	التوزيع	العدد	النسبة%	الترتيب
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١٢٠	٦١,٥	١
	ماجستير	٤٨	٢٤,٦	٢
	دكتوراه	٢٧	١٣,٨	٣
الإجمالي		١٩٥	١٠٠	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي يشير إلى أن أعلي فئة مؤهل (بكالوريوس)، حيث يحوزون نسبة (٦١,٥٪)، ثم تأتي فئة مؤهل (ماجستير) يحوزون نسبة (٢٤,٦٪)، وأخيراً فئة مؤهل (دكتوراه)، بنسبة (١٣,٨٪) وفقا لردود مفردات عينة الدراسة.

٢- الإدارة التابع لها:

جدول (٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير (الإدارة التابع لها)

المتغير	التوزيع	العدد	النسبة%	الترتيب
الإدارة	إدارة عليا	٣٥	١٧,٩	٣
	إدارة مالية	٦٠	٣٠,٨	٢
	إدارة الإلتزام والحوكمة	٧٣	٣٧,٤	١
	إدارة المراجعة الداخلية	٢٧	١٣,٨	٤
الإجمالي		١٩٥	١٠٠	-

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإدارة التابع لها الى اربعة فئات, ونجد أعلي فئة ادارية (إدارة الإلتزام والحوكمة)، حيث يحوزون نسبة (٣٧,٤٪)، ثم فئة ادارية (إدارة مالية) بنسبة (٣٠,٨٪)، وفى الترتيب الثالث فئة ادارية (إدارة عليا) بنسبة (١٧,٩٪)، وأخيراً فئة ادارية (إدارة المراجعة الداخلية)، (بنسبة (١٣,٨٪)، وفقا لردود مفردات عينة الدراسة.

٣- سنوات الخبرة:

جدول (٤)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير (سنوات الخبرة)

المتغير	التوزيع	العدد	النسبة%	الترتيب
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	26	13.3	٤
	من ٥ وأقل من ١٠ سنوات	40	20.5	٣
	من ١٠ وأقل من ١٥ سنة	72	36.9	١
	أكبر من ١٥ سنة	57	29.2	٢
الإجمالي		١٩٥	١٠٠	-

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الى اربعه فئات، وتشير النتائج الى أن أعلي فئة خبرة (من ١٠ وأقل من ١٥ سنة)، حيث يحوزون نسبة (٣٦,٩٪)، يليها فئة خبرة (أكبر من ١٥ سنة) بنسبة (٢٩,٢٪)، ثم فئة خبرة (من ٥ وأقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٢٠,٥٪)، وأخيراً فئة (أقل من ٥ سنوات)، بنسبة (١٣,٣٪)، وفقا لردود مفردات عينة الدراسة.

٤- البنوك محل الدراسة:

جدول (٥)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغير (البنوك محل الدراسة)

المتغير	التوزيع	العدد	النسبة%	الترتيب
البنوك محل الدراسة	البنك الاهلي المصري	٦٠	٣٠,٨	٢
	البنك التجاري المصري	٨٠	٤١	١
	بنك مصر	٥٥	٢٨,٢	٣
الإجمالي		١٩٥	١٠٠	-

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب البنوك محل الدراسة شاملة ثلاثة بنوك ، وتشير النتائج الى أن أعلي استجابة لصالح (البنك التجاري المصري)، بنسبة (٤١٪)، يليه (البنك الاهلي المصري) بنسبة (٣٠,٨٪)، واخيرا (بنك مصر) بنسبة (٢٨,٢٪)وفقا لردود مفردات عينة الدراسة.

٢- معامـــلات الصـدق والثبـــات :

١- معامل الثبات والصدق كرونباخ الفا (α) : Cronbach's Alpha

٢-الاتساق الداخلي Internal consistency

وفيما يلي نتائج اختبارات الثبات والصلاحية :

١- معامل الثبات والصدق كرونباخ الفا (α) : Cronbach's Alpha

-اعتمدت الدراسة الحالية على أدوات القياس سابقة الذكر بهدف التعرف على مدى وضوحها وفهمها ومدى مصداقيتها فى قياس المتغيرات إلا انه بغرض التأكد من صدق الأداة المستخدمة قام الباحث باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ، لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة ، وقد تبين ان معامل الثبات لإجمالي محاور " تطوير إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" قد بلغ (٠,٨٣٠) مما يدل على ان درجة الثبات الأمر الذى انعكس أثرة على الصدق الذاتي (الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٠,٩١١).

فيما يلي نتائج اختبارات الثبات والصلاحية لمحور (مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل):

جدول رقم (٦)

الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذى تنتمي اليه " مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل " باستخدام معامل ارتباط (بيرسون)

م	العبارات	معامل الارتباط (r)
١	يقوم البنك بتقييم قدراته في مجال مواءمة الاحتياطيات الحالية لتنسجم مع الاحتياطيات المطلوبة عند تطبيق مقررات بازل	٠,٥٥٦*
٢	يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بقواعد بازل الخاصة بكفاية رأس المال.	٠,٧٤٦**
٣	لدي البنك حد أدنى من المعايير الداخلية المناسبة لالتزامات الخسائر ورأس المال وتمويل الطوارئ.	٠,٨٣٤**
٤	يسهم التزام البنك بمقررات بازل في تخفيض المخاطر الإلكترونية.	٠,٥٣٩*
٥	يعمل البنك برأس مال أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني المحدد من قبل لجنة بازل.	٠,٦٩٧**
٦	يوجد قصور في عملية تقييم معدل كفاية رأس المال ومدى تناسبه مع حجم المخاطر.	٠,٧٢٢**
٧	ينبغي على البنك تحقيق الاتساق في التصنفيات الائتمانية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي أو لأغراض التقرير المالي.	٠,٧٤٧**
٨	يمتلك البنك سياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنويا على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الائتمان.	٠,٦٢١**

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يمكن تتبع معاملات الارتباط بين إجمالي الدرجة الكلية لكل عبارة وإجمالي المحور الذي تنتمي إليه، حيث يعكس العمود الأول العبارات والعمود الثاني معاملات ارتباط كل عبارة بإجمالي المحور المتعلقة به.

- أن علاقة معاملات الارتباط لكل عبارة بالدرجة الكلية لإجمالي المحور المنتمية إليه دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فاقل. وتراوحت معاملات الارتباط بين (٠,٥٣٩ ، ٠,٨٣٤) مما يدل على ان جميع المحاور صادقة ومرتبطة مع أداة الدراسة، الأمر الذى يبين صدق أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

٢- فيما يلي نتائج اختبارات الثبات والصلاحية لمحور(إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية).

جدول رقم (٧)
الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذى تنتمي اليه
" إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية "

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
١	يتم فحص وتقييم إجراءات ووسائل البنك لمواجهة المخاطر الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٦٢٠**
٢	يوجد لدي البنك سياسة واضحة وإجراءات محددة في متابعة المخاطر لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٧٤١**
٣	يتم الفصل بين مهام الموظفين الذين يقومون بأعمال متكاملة لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٦٨٤**
٤	يتم الإحتفاظ بنسخ إلكترونية عن تفاصيل العمليات الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٨٢٠**
٥	لدي البنك إجراءات وقائية لمنع الدخول غير مصرح به لشبكاته مثل كلمات السر والتشفير لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٧٥٠**
٦	يطبق البنك إجراءات طوارىء لمواجهة انهيار أنظمة التشغيل لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٥٩٩*
٧	أنظمة التشغيل بالبنك مصممة بحيث تمنع دخول الفيروسات والإختراق لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٦٥٤**
٨	يقوم البنك باختبار أنظمة التشغيل واكتشاف مواطن القصور فيها لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٥٣١*
٩	يوجد فحص دوري للمكونات المادية لأنظمة التشغيل وصيانتها لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٦٢٧**
١٠	يوجد فحص دوري للبرامج وحمايتها من الفيروسات وتحديث لبرامج مكافحة الفيروسات لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٥٣٠*
١١	يتم فحص توصيلات التمديدات الكهربية لأجهزة التخزين الإلكترونية لضمان استمرار الطاقة من خلال وسائل بديلة للطاقة لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٧١٢**
١٢	يتم الإحتفاظ بأكثر من نسخة من سجل العمليات الإلكترونية علي شكل أشرطة تخزين لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٦٦٥**
١٣	يتوفر خطط طوارىء لمواجهة المخاطر الإلكترونية التي تواجه البنك لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٥٠١*
١٤	يستخدم البنك أكثر من برنامج تطبيقي بحيث يتم الفصل جغرافيا بينهما لضمان الاستمرارية عند الطوارىء لتحسين جودة التقارير المالية.	٠,٦٣٢**

**تشير الى معنوية عند مستوى ٠,٠١
*تشير الى معنوية عند مستوى ٠,٠٥
تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي بعد (إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (٠,٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠,٥٠١ إلى ٠,٨٢٠)، الأمر الذى يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين العبارات المختلفة ومدى تمثيلها لمحور إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية ، وهذا ما ينعكس على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

المحاور البحثية:

١-المحور الأول : مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل: وتشتمل على ٨ عبارات بحثية:

جدول (٨)
المقاييس الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب)
لمحور " مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل "

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية%	الترتيب
١	يقوم البنك بتقييم قدراته في مجال مواءمة الاحتياطيات الحالية لتنسجم مع الاحتياطيات المطلوبة عند تطبيق مقررات بازل	٣,٠٦	١,٤٩	٦١,٢٠	٨
٢	يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بقواعد بازل الخاصة بكفاية رأس المال.	٣,٥٢	١,١٥	٧٠,٤٠	٦
٣	لدي البنك حد أدنى من المعايير الداخلية المناسبة لالتزامات الخسائر ورأس المال وتمويل الطوارئ.	٣,٤٩	١,١٣	٦٩,٨٠	٧
٤	يسهم التزام البنك بمقررات بازل في تخفيض المخاطر الإلكترونية.	٤,٣٢	٠,٧٢	٨٦,٤٠	٢
٥	يعمل البنك برأس مال أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني المحدد من قبل لجنة بازل.	٣,٧٤	٠,٨٩	٧٤,٨٠	٥
٦	يوجد قصور في عملية تقييم معدل كفاية رأس المال ومدى تناسبه مع حجم المخاطر.	٤,٠١	٠,٨٨	٨٠,٢٠	٣
٧	ينبغي على البنك تحقيق الاتساق في التصنفيات الائتمانية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي أو لأغراض التقرير المالي.	٤,٤٦	٠,٦٤	٨٩,٢٠	١
٨	يمتلك البنك سياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنويا على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الائتمان.	٣,٧٥	٠,٩٣	٧٥,٠٠	٤
المتوسط العام		٣,٧٩	٠,٤٨	٧٥,٩٠٪	-

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

ويوضح الجدول السابق الأتي:

- المتوسط العام لاجمالي محور " مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل III " بلغ (٣,٧٩)، بإنحراف معياري قدره (٠,٤٨)، وبأهمية نسبية (٧٥,٩٠٪)، وهذا يعني أن اتجاهات مفردات العينة نحو محور (مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل III) تميل الى الموافقة والموافقة لحد ما.

- هذا وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٣,٠٦ الى ٤,٤٦)، وباهمية نسبية من (٦١,٢٠ % الى ٨٩,٢٠ %).

-وتعد العبارات الأكثر ايجابية على الترتيب (ينبغي على البنك تحقيق الاتساق في التصنفيات الائتمانية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي أو لأغراض التقرير المالي)، (يسهم التزام البنك بمقررات بازل III في تخفيض المخاطر الإلكترونية)، (يوجد قصور في عملية تقييم معدل كفاية رأس المال ومدى تناسبه مع حجم المخاطر)، باهمية نسبية (٨٩,٢٠٪)، (٨٦,٤٠٪)، (٨٠,٢٠ %) .

- أما العبارات الأقل ايجابية على الترتيب (لدي البنك حد أدنى من المعايير الداخلية المناسبة لالتزامات الخسائر ورأس المال وتمويل الطوارئ)، (يقوم البنك بتقييم قدراته في مجال مواءمة الاحتياطيات الحالية لتنسجم مع الاحتياطيات المطلوبة عند تطبيق مقررات بازل III)، باهمية نسبية (٦٩,٨٠٪)، (٦١,٢٠٪)، وفقا لردود عينة الدراسة.

نتائج اختبارات الفروض الإحصائية

فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

١-يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمحور مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية.

٢- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الالكترونية بالبنوك التجارية المصرية فى ضوء مقررات بازل.

إثبات الفروض:

١- **الفرض الأول:** يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم حول محاور " مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل.

جدول رقم (٩)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية

باستخدام اختبار ت عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
١- تحسين المراجعة الداخلية في ضوء مقررات بازل.	٣,٦٢	٠,٤١	١٩٥	١٩٤	٢١,١٤٥	**٠,٠١	دالة
٢- محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية	٣,٣٦	٠,٥٦	١٩٥	٤+١	٨,٨٨٩	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

المتغير المستقل: دور المراجعة الداخلية فى ضوء مقررات بازل

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٨,٨٨٩)، بمتوسط حسابي (٣,٣٦)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء على إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية.

المتغير التابع: محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٢١,١٤٥)، بمتوسط حسابي (٣,٦٢)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء على إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية.

اثبات الفرض:

تم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم حول محاور " مدي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل بالبنوك التجارية المصرية.

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل.

جدول رقم (١٠)
العلاقة بين " إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل"
باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل.	٠,٧٢٧	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٢٧) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

- لقياس تأثير إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل.

جدول رقم (١٥)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل

المتغير	Beta	R2	T. Value	Sig. T
إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل	٠,٧٢٧	٥٢,٩٪	١٤,٧٢١	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	١,٠١٩			
معامل التحديد المعدل Adj. R2	٥٢,٦٪			
قيمة F	٢١٦,٦٩٨			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥
**داله عند ٠,٠١
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss
ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R2 الى ان بعد (إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل III) يفسر حوالي ٥٢,٩٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة على دور المراجعة الداخلية فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (دور المراجعة الداخلية فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية) محل الدراسة)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٤,٧٢١) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (٠,٠٥) ، حيث بلغت قيمة "ف" (٢١٦,٦٩٨) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ ــ معادلة النموذج:

دور المراجعة الداخلية فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة = ١,٠١٩ + ٠,٧٢٧ إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل

اثبات الفرض :

- قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالة إحصائية بين إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل على دور المراجعة الداخلية فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

٢-الفرض الثاني:

-يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الالكترونية بالبنوك التجارية المصرية فى ضوء مقررات بازل.

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

جدول رقم (١١)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة

المتغير	Beta	R2	T. Value	Sig. T
دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية	٠,٧٨٠	٦٠,٨٪	١٧,٣١٥	٠,٠١**
المعامل الثابت Constant	٠,٩١٠			
معامل التحديد المعدل Adj. R2	٦٠,٦٪			
قيمة F	٢٩٩,٨٢٤			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	٠,٠١**			

*داله عند ٠,٠٥
**داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R2 الى ان بعد (دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية) يفسر حوالي ٦٠,٨٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة فى ضوء مقررات بازل ٣ في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (فى ضوء مقررات بازل ٣في البنوك التجارية المصرية) محل الدراسة)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٧,٣١٥) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (٠,٠٥) ، حيث بلغت قيمة "ف" (٢٩٩,٨٢٤) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية فى ضوء مقررات بازل ٣ في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة = ٠,٩١٠ + ٠,٧٨٠ دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية

اثبات الفرض :

- قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالة إحصائية بين دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية فى ضوء مقررات بازل ٣ في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

نتائج الدراسة:

١- النتائج النظرية:

١. يتوفر لدي البنوك التجارية المصرية الأطر الفنية والرقابية اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.
٢. يتوفر لدي البنوك التجارية المصرية أنظمة فعالة لمواجهة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.
٣. يتوفر لدي البنوك الإفصاح والشفافية اللازمين لمواجهة المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية الإلكترونية.
٤. تقوم دوائر وأقسام المخاطر في البنوك بدورها في متابعة وإدارة مخاطر العمل الإلكتروني بفاعلية.
٥. أظهرت الدراسة اهتمام البنوك بإجراءات العمل التي تساهم في ضمان فعالية أنظمة التشغيل مثل وجود خطط طوارىء، ووسائل منع الاختراق والفيروسات ووسائل تخزين البيانات ولكن يوجد ضعف في عملية متابعة وفحص أنظمة التشغيل.
٦. تهتم البنوك بتوعية العملاء حول أهمية تأمين بياناتهم من خلال استخدام كلمات السر وسياسة الخصوصية وتوقيعهم علي عقود لهذه الخاصية، كما تقوم بتوعيتهم بإجراءات استخدام الخدمات الإلكترونية.
٧. تقوم البنوك المحلية العاملة في البنوك التجارية المصرية بالإفصاح عن المخاطر التي تواجهها علي شكل تقارير ولكن هذه التقارير لا تتسم بالدورية المنتظمة.

٢- النتائج الاحصائية

توصل الباحث إلى عدد من النتائج الاحصائية الخاصة بتطوير إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل " دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية ، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإحصاء التحليلي كما يلي:

الفرض الأول:

باستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- تم اختبار الفرض الأول بوجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل فى ضوء مقررات بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٢٧)، بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١) وتم قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالة إحصائية بين إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل III فى ضوء مقررات بازل ٣ في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقا لمعامل التحديد R2 الذى بلغ ٥٢,٩٪.

الفرض الثاني:

باستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٠)، وتم قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالة إحصائية بين دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية فى ضوء مقررات بازل ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقا لمعامل التحديد R2 الذى بلغ ٦٠,٨٪.

ثانيًا: توصيات الدراسة

١. ضرورة زيادة الاهتمام من قبل العاملين بالبنوك التجارية المصرية بالإبلاغ عن مخاطر العمليات التي تشرفون علي إدارتها والإبلاغ عنها بشكل فوري للإدارة العليا في البنك

٢. ضرورة زيادة الجهود نحو تطوير أداء وكفاءة العاملين من خلال التدريب حول مستجدات العمل المصرفي الإلكتروني والمخاطر التي تواجهه.
٣. ضرورة زيادة وتعزيز فرص التعاون بين الدوائر التنفيذية ودوائر التدقيق بهدف ضبط المخاطر والسيطرة عليها والإبلاغ عنها.
٤. ضرورة إخضاع معاملات دائرة المخاطر لعملية تدقيق داخلي، مع زيادة الاهتمام بعملية فحص سلامة أنظمة التشغيل والإبلاغ عن المخاطر أولًا بأول وإثباتها في تقارير دورية وتعريف العاملين بها، إلي جانب الإجراءات التي يتم اتخاذها لتفادي وقوع مثيلاتها مستقبلا.

قائمة المراجع:

آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١٢) **" إدارة البنوك المعاصرة"** عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع

بعزيز، سعيد (٢٠١٩) **إرساء معايير إتفاقية بازل III في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر،** مجلة المنهل الإتقصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التميمي، علاء (٢٠١٢)، **التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت،** الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة

تومي ابراهيم، (٢٠٢٢)، **السلامة في مجال الصناعة المصرفية علي ضوء الاتفاقيات الدولية "مقررات لجنة بازل أنموذجًا"**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (١١)، العدد (١)، ص ١١١ – ١٣٤

حلمي ابراهيم سلام (٢٠٢١)، **أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المالي (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقًا لاتفاقية بازل III علي الإستثرار المالي للبنوك،** المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد (١)، العدد (١)

حياة نجار (٢٠١٣)، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية،** جامعة جيجل، الجزائر، العدد الثالث عشر

الزبن، سليمان ضيف الله (٢٠١٢)، **التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية،** عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع

سمرة، ياسر محمد السيد، **إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة أدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية،** المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد ٣، المجلد٣٥، ٢٠١١

عباي، وسام (٢٠٢٠) **"نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدي النظام البنكي الجزائري"** جامعة طاهري محمد، بشار – كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد (١٣)، العدد (١)

عبد الرحمن حسين الدسوقي، (٢٠٢٢)، **دراسة طبيعة العلاقة التكاملية بين مقررات لجنة بازل III والأداء المالي لغرض ضبط إدارة الأرباح بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية،** المجلد (١٣)، العدد (١)

الفرجاني صلاح الدين محمد، **مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت،** مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦.

مروة ياسر عبد العزيز ، **" قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر فى البنوك التجارية ومحدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل "**, رسالة ماجستير , كلية التجارة , جامعة حلوان , ٢٠١٥

مندور، عصام عمر أحمد (٢٠١٣)، **البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية،** الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطابعة والنشر والتوزيع

ميس باسم اسماعيل، (٢٠٢٢)، **مدي تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل III: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في العراق،** مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الثالث، العدد الثاني

نور الدين، أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية،** دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٥

الوردات، خلف عبد الله، **"دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى،** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧

Christian M, McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com, 2015

Marticen Lubberink, Liability Management exercises of European Banks in Anticipation of Basel III. www.ssern, 2015

Marticen Lubberink, Liability Management exercises of European Banks in Anticipation of Basel III. www.ssern, 2015

Tobias B، Bernhard G ، And Michael K، 2015 " A Certification Model for Regulatory Arbitage: will Regulatory Arbitrage persist under Basel 3? The Journal of fixed income، vol.39،pp29-41